

محاضرة: العناصر المقنعة

NAA 500

ويغطي هذا المعيار مسؤولية المدقق في الحصول على النوع والكم المناسبة لأنواع متعددة من أدلة التدقيق، وذلك باستخدام التأكيدات لتوجيه تقييم المخاطر وتصميم إجراءات التدقيق الإضافية. حيث يجب أن توفر الأدلة دعماً معقولاً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها في عملية التدقيق.

I. مقدمة

- ينطبق على مدى كفاية وملاءمة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها أثناء مراجعة البيانات المالية
- تعتمد معايير المحاسبة الأخرى على المعيار لمعالجة مسائل محددة أو أنواع من أدلة التدقيق

تحدد المقدمة نطاق معيار التدقيق الجزائري 500 وإمكانية تطبيقه. وهو ينطبق على جميع أنواع أدلة التدقيق التي تم جمعها أثناء عمليات تدقيق البيانات المالية لدعم رأي التدقيق. تعتمد المعايير الأخرى على NAA 500 لمعالجة مجالات محددة.

II. الهدف

- تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على نوعية وكمية أدلة التدقيق اللازمة لتوفير أساس معقول لرأي التدقيق

- تتعلق الكفاية بقياس الكمية المطلوبة؛ مطلوب أكثر مع زيادة المخاطر
- تشير الملاءمة إلى الملاءمة والموثوقية

الهدف هو أن يقوم المدققون بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تمكنهم من الحصول على ما يكفي من حيث النوع والكم من أدلة التدقيق لتوفير أساس معقول لرأي التدقيق.

III. تعريفات أدلة التدقيق

- المعلومات التي يستخدمها المدقق لإبداء الرأي
- يتضمن السجلات المحاسبية الأساسية والمعلومات الداخلية والخارجية الأخرى
- الموثوقية تتأثر بالمصدر والطبيعة والتحكم في تحضيره

يتم تعريف أدلة التدقيق على أنها المعلومات الأساسية المستخدمة لاستخلاص استنتاجات المراجع. ويشمل كلا من السجلات المحاسبية وأنواع أخرى من المعلومات الداخلية والخارجية. ويحدد المعيار أيضًا المفاهيم المترابطة الخاصة بالكفاية والملاءمة. وتتعلق الكفاية بالكمية المطلوبة، والتي تعتمد على مستويات المخاطر المقدرة وجودة الأدلة. تشير الملاءمة إلى الأدلة التي تتمتع بالموثوقية والأهمية.

IV. جمع أدلة التدقيق

- تقييم صحة ودقة المعلومات المستخدمة كأدلة
- ممارسة الحكم المهني والتشكيك في الكمية والنوعية
- الطرق المتاحة لاختيار العناصر للاختبار

يجب على المراجع تقييم صحة ودقة المعلومات المستخدمة كأدلة مراجعة. على سبيل المثال، إذا كانت المستندات المقدمة تحتوي على تناقضات أو سمات أخرى مشبوهة، فسيكون من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية. يطبق المدققون الحكم المهني والتشكيك في تقييم كمية ونوعية الأدلة التي تم الحصول عليها. ورغم أن اعتبارات التكلفة والعائد صحيحة، إلا أنها لا تستطيع إلغاء الإجراءات الأساسية. يعد اختيار الأساليب أمرًا بالغ الأهمية أيضًا، مثل الاختبار الشامل أو اختيار عناصر محددة أو أخذ عينات من التدقيق عندما يكون عدد مجتمع العينة كبيرًا.

V. استخدام التأكيدات

- تساعد التأكيدات المدقق على تقييم الأنواع المختلفة من الأخطاء المحتملة
- تتعلق التأكيدات بفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والعرض والإفصاحات

تساعد التأكيدات المدققين على تقييم أنواع الأخطاء المحتملة التي يمكن أن تحدث فيما يتعلق بفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. وتشمل التأكيدات الشائعة الحدوث، والاكتمال، والدقة، والقطع، والتصنيف، ووجود الأصول، وتقييم الالتزامات، وما إلى ذلك. وتسهل هذه التأكيدات تحديد مخاطر التحريف وتصميم إجراءات مراجعة إضافية للاستجابة لتلك المخاطر.

VI. إجراءات الحصول على الأدلة

- وتشمل إجراءات تقييم المخاطر واختبارات الضوابط والتحليل الموضوعي وغيرها من الإجراءات
- الطبيعة والتوقيت والمدى بناءً على تقييم المخاطر
- أمثلة: الملاحظات، التأكيدات، فحص المستندات، الاستفسارات، إعادة الحساب

إن مجموعة إجراءات التدقيق تمكن المراجع من الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء جوهرية. تساعد إجراءات تقييم المخاطر المدقق في تحديد المخاطر الكامنة في البداية. توفر اختبارات الضوابط الداخلية أدلة على فعالية تشغيل الضوابط ذات الصلة. ويتم تصميم الإجراءات الموضوعية أو التحليلية الأخرى بناءً على التأكيدات والمخاطر المحددة للكشف المباشر عن الأخطاء الجوهرية. يسهل تحليل العلاقات من خلال تحليلات البيانات تحديد العناصر أو الاتجاهات غير العادية التي يمكن أن تشير إلى أخطاء جوهرية محتملة.

VII. أنواع أدلة التدقيق

- بعض الأدلة ذات الصلة المباشرة بالتأكيد، والبعض الآخر يجب الجمع بينها
- يمكن الحصول على تأكيد من مصادر مستقلة
- حل التناقضات في أدلة التدقيق

توفر بعض الإجراءات بشكل مباشر أدلة تتعلق بالتأكيد، على سبيل المثال، يوفر فحص الأصول دليل وجود ولكن ليس بالضرورة دليل تقييم. قد تكون الأدلة الأخرى غير مباشرة وتتطلب الجمع بين مصادر الأدلة، مثل المراجعات التحليلية لنسب الديون المعدومة مقارنة بالسنوات السابقة والأدلة على التغيرات في سياسات الائتمان للوصول إلى استنتاجات حول مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها. توفر الأدلة المتسقة من إجراءات أو مصادر متعددة ضمانًا أكبر لعدم وجود أخطاء جوهرية.

ملاحظة: يضع معيار التدقيق الجزائري 500، الذي يحمل عنوان "أدلة التدقيق"، مبادئ للمدققين للحصول على الأدلة ذات الصلة والموثوقة وتقييمها أثناء تدقيق البيانات المالية. يؤكد المعيار على أهمية الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لدعم استنتاجات المدقق. وهو يوضح أنواعًا مختلفة من أدلة التدقيق، بما في ذلك التفتيش والملاحظة والاستفسار والتأكيد، ويسلط الضوء على الحاجة إلى مزيج من هذه الأدلة لتشكيل أساس شامل لاستنتاجات المراجعة. يؤكد المعيار 500 على أهمية الحكم المهني في تقييم مدى ملاءمة أدلة التدقيق وتأثير التحيزات المحتملة. ويتعين على المدقق أن يأخذ في الاعتبار مدى موثوقية المعلومات التي تم الحصول عليها من الضوابط الداخلية للمنشأة والمصادر الخارجية. ويتناول المعيار أيضًا المواقف التي يواجه فيها المدقق قيودًا في الحصول على الأدلة، مع التركيز على الحاجة إلى إجراءات بديلة أو تعديل رأي المراجعة. يعزز الالتزام بمعيار التدقيق الجزائري 500 مصداقية وموثوقية عملية التدقيق، مما يساهم في الجودة الشاملة لعمليات تدقيق البيانات المالية.

محاضرات الدكتور خالد جفال جامعة أم البواقي 2020 - 2021